

التدبير المَفُوض للمرافق العمومية في خدمة المُرْتَضِق

أحال رئيس مجلس النواب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 15 أبريل 2015، إنجاز دراسة حول التدبير المفوض للمرافق العمومية.

إن الدافع من وراء هذا التفكير هي الانشغال المتواصل الذي عبر عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمساهمة في تقديم إجابات تتعلق بالمتطلبات الملحة والمشروعة للمواطنين، بآمالهم في تحقيق الإنصاف الاجتماعي، واقتصاد مفتوح يكون في خدمة التنمية البشرية، تُوْطِرُها مبادئ الشفافية والمسؤولية والمساءلة، وذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطن.

توصيات المجلس

وفي هذا الاتجاه، يوصي المجلس بما يلي:

- ✦ وضع ميثاق للمرافق العمومية طبقا للفصل 157 من الدستور، في إطار مقارنة تشاركية ينخرط فيها مجموع الفاعلين المعنيين؛
- ✦ إدراج ضرورة إنجاز دراسات قبلية حول نمط تدبير المرفق العمومي واختيار النمط الأنسب بين التدبير المباشر والوكالة المباشرة التي يتم تديريها بكيفية مستقلة والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ✦ وضع قانون شامل ومنسجم ومتناسك يتعلق بالطلب العمومي؛
- ✦ الإسراع بإعداد وإصدار جميع النصوص التنظيمية المرتبطة بالقانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية؛
- ✦ إحداث مركز للخبرات والكفاءات في مجال التدبير المفوض، وذلك ضمانا لتحقيق توازن حقيقي في تدبير العقد البرم بين الطرفين، سواء خلال مرحلة الإعداد والتفاوض بشأنه أو خلال مرحلة تنفيذ المشروع وتقييم النتائج؛
- ✦ إحداث مرصد للتدبير المفوض في إطار الهيئة المركزية المكلفة بالصفقات العمومية؛
- ✦ - تعزيز قدرات الجماعات المحلية في مجال التدبير المفوض، وتشجيع تطور المكاتب المتخصصة في مصاحبة الجماعات المحلية على مستوى التعاقد وتتبع التدبير المفوض.
- ✦ تكوين مهن خاصة بالتدبير المفوض باقتراح منهاج للتكوين الأساسي والتكوين المستمر المتخصص في التدبير المفوض.